بنـك أبـوظبـي الأول
FAB
First Abu Dhabi Bank

سـداد أبوظبـي
Abu Dhabi Pay

استمارة طلب بطاقة سداد أبوظبي المميّزة مسبقة الدفع

نشكرك على التقدم بطلب للحصول على بطاقة سداد أبوظبي المميزة مسبقة الدفع من بنك أبوظبي الأول ش.م.ع. للتوضيح، يرجى الاتصال على 600523729

تفاصيل مقدم الطلب

التسجيل في*: ☐ البطاقة المميزة

اللقب*: ☐ السيد ☐ السيدة ☐ الآنسة ☐ آخر

الاسم الكامل بالعربية* (يتم وضع خط تحت العائلة):

الاسم الكامل بالإنجليزية* (يتم وضع خط تحت العائلة):

الاسم المطبوع بالإنجليزية*: ي ب ش س ش ي ب ش س ي ف ف س ا ف

الاسم المطبوع بالعربية*:

تفاصيل الهوية الإماراتية*: رقم الهوية الإماراتية*: تاريخ انتهاء الصلاحية (يوم/شهر/سنة)*:

تفاصيل الاتصال*: رقم الهاتف المتحرك*: رقم الهاتف (المكتب)

العنوان*: ص.ب.*: اسم الشارع*: المدينة*: الإمارة*:

تاريخ الولادة (يوم/شهر/سنة)*: الجنسية*: هل أنت مواطن أمريكي؟*: ☐ نعم ☐ كلا

تمتلك الشركة المؤشرات الأمريكية ومستندات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) المناسبة المقدمة:

البريد الإلكتروني*:

اللغة المفضلة[1]: ☐ الإنجليزية ☐ العربية هل ترغب باستلام إشعارات برسائل نصية قصيرة عن معاملات بطاقتك؟ ☐ نعم ☐ كلا

اسم الشركة بالعربية*: اسم الشركة بالإنجليزية*:

اسم الشركة المطبوع بالإنجليزية*: اسم الشركة المطبوع بالعربية*:

رقم تسجيل الشركة*: تاريخ التأسيس*: العنوان:

رقم الهاتف*: مبلغ الإيداع الأولي (درهم)*[2]:

عدد بطاقات سداد أبوظبي التي اشتراها العميل (مسجلة/غير مسجلة)

*حقول مطلوبة [1]تخضع لتوفر الخدمة [2] يجب تقديم دليل عن مصدر الأموال من قبل العميل إذا كان الإيداع الأولي أكثر من 100.000 درهم.

شروط وأحكام الاستخدام

شروط وأحكام بطاقة «المميزة» المسبقة الدفع من بنك أبوظبي الأول

تنظّم الشروط والأحكام التالية شراء واستخدام (بطاقة "المميزة" المسبقة الدفع من بنك أبوظبي الأول) من قبل أي شخص اعتباري (يُشار إليه فيما يأتي باسم «حامل البطاقة») يطلب أي من خدمات البطاقات التي يقدمها بنك أبوظبي الأول ش.م.ع.

تعاريف

1. **«الرصيد»** يعني الأموال المتوفرة للاستخدام في البطاقة والتي يتم خصمها من المدفوعات التي تتم في حساب البطاقة والمبلغ المستخدم + الرسوم والعمولة المَطبّقة من قبل البنك.
2. **«البنك»** يعني بنك أبوظبي الأول ش.م.ع. وخلفه (خلفاءه) و / أو المتنازل له/لهم (المعينين).
3. **«حامل البطاقة»** يعني الشخص الذي يحتفظ البنك باسمه بحساب بطاقة على النحو المحدد أدناه.
4. **«البطاقة»** تعني البطاقة المسبقة الدفع الصادرة لحامل البطاقة. ولا يمكن استخدام البطاقة للسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو من البنوك، وإنما يمكن استخدام البطاقة فقط لدفع المبالغ باستخدام منصة أبوظبي للدفع.
5. **«حساب البطاقة»** يعني الحساب الذي يحتفظ فيه البنك بالودائع النقدية فيما يتعلق بأي مشتريات بالبطاقة، وسحوبات نقدية، وأي رسوم أخرى مَطبّقة على بطاقة حامل البطاقة.
6. **«المعلومات السرية»** تعني جميع المعلومات المتعلقة بحامل البطاقة والتي تعتبر، بموجب القانون أو العُرف أو العقد، سرية بطبيعتها شريطة أن تعني، على الرغم من أي شيء مُنافٍ يَرِدُ في أي مستند آخر، أي معلومات: (أ) تكون متاحة للجمهور في وقت تقديمها أو تصبح متاحة لاحقاً للجمهور بأي طريقة بخلاف توفُرها نتيجةً لخرق واجب السرية من قبل البنك؛ (ب) كانت معروفة للبنك (دون التزام بالسرية تجاه حامل البطاقة) قبل الإفصاح عنها من قبل حامل البطاقة؛ (ج) تم تأليفها بشكل مستقل من قبل البنك دون الرجوع إلى المعلومات التي تم الإفصاح عنها من قبل حامل البطاقة؛ أو (د) تم الحصول عليها بشكل قانوني على أساس غير سري من شخص آخر غير حامل البطاقة، بشرط ألا يكون هذا الشخص معروفاً من قبل البنك بأنه ملزَم بالتزام السرية فيما يتعلق بتلك المعلومات، حيث أن تلك المعلومات لن تُعتبَر «معلومات سرية» لأغراض هذه الشروط والأحكام، وبالتالي لن تخضع لأي واجب من واجبات الحفاظ على السرية.
7. **«المفوَّض»** يعني أي وكيل، أو مستشار، أو مصرفي، أو وسيط، أو مراسل، أو تاجر، أو مرشح، أو متخصص في السوق، أو مقاول، أو أمين حفظ، أو أي طرف ثالث قد يعيّنه البنك لتقديم خدمة، أو لتسهيل قيام البنك بتوفير أية خدمة لحامل البطاقة بشكل مباشر أو غير مباشر أو بقائه في دائرة المنافسة.
8. **«مجموعة بنك أبوظبي الأول»** تعني البنك أو فروعه أو أي شركة تابعة له أو أي شخص آخر يسيطر عليه البنك، أو أي شخص يخضع لسيطرة مشتركة مع البنك، سواء كان أي من تلك الأحوال، يتم بشكل مباشر أو غير مباشر وسواء كان ذلك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها. .
9. **«رمز الأمان»** يعني رقم مَعرّف فريد (سواء كان متعلقاً ببطاقة أو غير ذلك) أو كلمة مرور أو معلومات أمان أو بيانات بيومترية أو رقم تعريف شخصي أو إجابة على سؤال أمان معين، سواء تم إنشاء أي من الأشياء من قبل البنك أو تم تحديده من قبل حامل البطاقة.
10. **«الخدمة»** تعني أي مَنتَج أو خدمة مما يقدمه البنك لحامل البطاقة في أي وقت بموجب هذه الشروط والأحكام.

التعهدات والضمانات

1. يتعهد حامل البطاقة ويضمن للبنك، من خلال التوقيع على أية بطاقة أو تفعيلها أو استخدامها أو تقديم طلب الحصول على أية بطاقة أو الاستفادة من خدمتها بأية طريقة أخرى، بما يأتي:
   1-1 أن يكون موقف حامل البطاقة سليماً حسب الأصول وذا سمعة حسنة في كل ولاية قضائية يتعين عليه أن يتواجد فيها؛
   2-1 أن تكون الالتزامات التي يتحملها حامل البطاقة بموجب هذه الشروط والأحكام هي الالتزامات القانونية والصحيحة والملزمة لحامل البطاقة، وأن أداء تلك الالتزامات وتوفير أي من خدمات البطاقة لا ينتهك أو يخالف أي قانون معمول به أو عقد أو أي شرط آخر يخضع له حامل البطاقة؛
   3-1 أن يكون حامل البطاقة قد حصل على أي موافقة أو تصريح أو تعليمات مطلوبة فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام؛
   4-1 أن تكون جميع المعلومات المقدمة للبنك من قبل حامل البطاقة أو نيابة عن حامل البطاقة، لغاية تاريخ تقديم المعلومات، صحيحة ودقيقة وكاملة من جميع النواحي الجوهرية؛
   5-1 أن لا يكون حامل البطاقة مُعرّضاً للإفلاس أو الإعسار أو يواجه صعوبات مالية بأي شكل من الأشكال؛
   6-1 أن يكون حامل البطاقة قد راجعَ بعناية وفهمَ جميعَ المعلومات (إن وجدت) التي قدمها البنك وكذلك الشروط والأحكام والمخاطر المرتبطة بأي خدمة بطاقة يقدمها البنك؛
   7-1 أن حامل البطاقة لا يعتمد على أي تعهد أو بيان أو معلومات أخرى يقدمها البنك على سبيل المشورة القانونية أو التنظيمية أو الضريبية أو المحاسبية، وأن البنك قد نصح حامل البطاقة بضرورة الحصول (وأنه حصل)، عند الاقتضاء، على مشورة قانونية مشورة وتنظيمية وضريبية ومحاسبية مستقلة؛ و
   8-1 أن يتصرف حامل البطاقة في جميع تعاملاته مع البنك، بصفة أصيل وليس كوكيل نيابة عن أي طرف ثالث.
   9-1 يعتبر كل تعهد وضمان من التعهدات والضمانات الموضحة أعلاه متكررة في كل يوم طوال الفترة التي يقدم فيها البنك خدمة البطاقة لحامل البطاقة.
   10-1 إذا كان أي تعهد أو ضمان مذكور أعلاه غير صحيح أو أصبح غير صحيح في أي وقت، فإنه يجب على حامل البطاقة إخطار البنك بذلك على الفور.

استخدام البطاقة

1. يجوز للبنك بعد تقديم طلب من قبل حامل البطاقة أن يصدر بطاقة لحامل البطاقة. وإذا تم قبول الطلب، فإن البنك سوف يرسل البطاقة إلى آخر عنوان لحامل البطاقة والذي تم إخطار البنك بشأنه. ويجوز للبنك إصدار بطاقة لحامل البطاقة بغرض سداد جميع الخدمات الحكومية من خلال منصة «دفع أبوظبي **(Abu Dhabi Pay)**».
2. يجب توقيع البطاقة من قبل حامل البطاقة فور استلامها وأن يستخدمها حامل البطاقة فقط خلال فترة الصلاحية المطبوعة على البطاقة، مع مراعاة حق البنك في أن يقوم في أي وقت، ووفقاً لتقديره المطلق ودون إشعار مسبق، بسحب حق استخدام البطاقة في حالة مخالفة الأحكام والإجراءات.
3. يقوم البنك في حالة إغلاق البطاقة بإرجاع أي رصيد دائن في البطاقة. ويمكنك الاتصال بالقنوات التي يوفرها بنك أبوظبي الأول للدفع بالدرهم الإماراتي لأي رصيد ائتماني متبقي في البطاقة بمجرد إغلاقها، على أن يتم إيداع المبلغ ذي الصلة في حسابك المصرفي المحدد. ولن يشمل رصيد الائتمان المتوفر لك المبالغ المصرح بها مسبقاً أو المحتفظ بها، على الرغم من أن هذه المبالغ ستتوفر لك بمجرد إلغاء التفويض المسبق، أو المبالغ المحتجزة التي يفرج عنها التاجر.
4. تخضع جميع معاملات البطاقة للحد الأقصى من القيود اليومية المفروضة على عدد المعاملات التي يتم إجراؤها بالبطاقة بالإضافة إلى قيمة هذه المعاملات (سواء كانت فردية أو إجمالية)، كما تخضع لأي شروط أخرى يراها البنك مناسبة.
5. تظل كل بطاقة ملكاً للبنك في جميع الأوقات، ويجوز للبنك إلغاء أو تعليق استخدام البطاقة أو أن يطلب إرجاع البطاقة إلى البنك. وفي حالة إلغاء البطاقة أو انتهاء صلاحيتها أو استبدالها، فإنه يجب على حامل البطاقة إتلافها على الفور. وعلى الرغم من إلغاء البطاقة أو تعليقها أو انتهاء صلاحيتها أو استبدالها أو إرجاعها، يظل حامل البطاقة مسؤولاً عن أي التزامات مترتبة فيما يتعلق بهذه البطاقة حتى وقت هذا

بنـك أبـوظبـي الأول
FAB
First Abu Dhabi Bank

سـداد أبوظبـي
Abu Dhabi Pay

الإلغاء أو التعليق أو انتهاء الصلاحية أو الاستبدال أو الإرجاع.

الرسوم والأجور

1. يوافق حامل البطاقة على دفع جميع رسوم وتكاليف وأجور ومصاريف البنك المَطبّقة فيما يتعلق بتوفير خدمة البطاقة. ويجب على حامل البطاقة الرجوع دائماً إلى أحدث الرسوم المَطبّقة والمتاحة على موقع البنك الإلكتروني أو غير ذلك عند الطلب، والتي قد يتم تعديلها من وقت لآخر.

الحفاظ على البطاقة ورقم التعريف الشخصي

1. يصدر البنك البطاقة والرقم السري الخاص بها على مسؤولية حامل البطاقة. ولن يكون البنك مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن فقدان / سوء استخدام البطاقة و / أو رقم التعريف الشخصي.
2. لن يكون البنك مسؤولاً في حالة استخدام البطاقة المفقودة أو المسروقة قبل استلام البنك لإشعار بهذا الفقد أو السرقة من خلال الوسائل المتعددة المتاحة للإبلاغ في هذا الشأن.
3. يجب على حامل البطاقة الحفاظ على سرية جميع رموز الأمان وعدم كشف أو إتاحة هذه الرموز لأي طرف ثالث. يجب على حامل البطاقة توخي العناية الواجبة لمنع أي فقدان أو سرقة أو استخدام غير مشروع لأي رمز أمان؛ ويجب عليه ضمان الحفظ الآمن والسليم لكل بطاقة. ولا يجوز لحامل البطاقة استخدام البطاقة بطريقة قد تسمح بالتلاعب أو الاحتيال أو التزوير.
4. لن يكون البنك ملزماً بالتحقق من صحة أي تعليمات مستلمة من حامل البطاقة مصادق عليها من خلال رمز أمان وفقاً للإجراءات المعمول بها لدى البنك.
5. في حالة ضياع رمز الحماية أو سرقته أو تعرّضه للاعتراض أو كشفه لأطراف أخرى، فإنه يجب على حامل البطاقة إبلاغ البنك بذلك على الفور. ما لم يتسلم البنك هذا البلاغ، فإن حامل البطاقة يكون مسؤولاً عن أي تعليمات أو معاملة تمت معالجتها من خلال استخدام رمز الأمان.

يخصم البنك على الفور من حساب البطاقة مبالغ جميع معاملات البطاقة وأي مبالغ أخرى مستحقة الدفع وفقاً لهذه الشروط والأحكام. ويجب أن تتوفر لديك أموال كافية ومتاحة للدفع مقابل أي / جميع معاملات البطاقة. وإذا حاول التاجر معالجة البطاقة بأكثر من الأموال المتاحة، فسيتم رفض المعاملة.

المدفوعات

لا يمكن استخدام البطاقة في معاملات غير قانونية أو لسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي (ATM). وسوف يتم رفض المعاملات التي تتجاوز رصيد البطاقة المتبقي.

1. كشوف الحساب يقدم البنك عند الطلب كشف حساب لحامل البطاقة فيما يتعلق بحساب البطاقة. وما لم يطلب حامل البطاقة خلاف ذلك، يتم تسليم كشوف الحساب بالبريد الإلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل لحامل البطاقة في سجلات البنك. ويتحمل حامل البطاقة مسؤولية إعداد الترتيبات الأمنية والحفاظ عليها ومراجعتها بانتظام فيما يتعلق بالوصول إلى البريد الإلكتروني وأنظمة الإنترنت الخاصة بحامل البطاقة واستخدامها. ويعتبر أي كشف حساب يتم تسليمه إلكترونياً بمثابة كشف حساب بمُقتضى القانون المعمول به ويفي، لجميع الأغراض، بالتزامات البنك بتقديم كشف حساب لحامل البطاقة. ويجوز للبنك، في الحالات التي يقرر فيها البنك أنه من غير العملي بشكل معقول تسليم كشوف الحساب إلى حامل البطاقة إلكترونياً، أن يقوم البنك بتقديم هذه البيانات بأي طريقة يراها البنك مناسبة.
2. يتحمل حامل البطاقة مسؤولية مراجعة كل كشف حساب (والإقرار بالاستلام حيثما يطلب البنك ذلك) وإخطار البنك بأية فروقات خلال ثلاثين (30) يوماً من استلامه. وإلا فسوف يتم اعتبار كشف الحساب صحيحاً (شريطة أنه يحق للبنك تصحيح أي خطأ) ومقبولاً من قبل حامل البطاقة. ولا يجوز لحامل البطاقة بعد ذلك تقديم أي اعتراضات على كشف الحساب وسوف تكون كشوف الحساب التي يحتفظ بها البنك فيما يتعلق بحالة حساب البطاقة نهائية وملزمة لحامل البطاقة. ويحق للبنك تصحيح أي خطأ في أي كشف حساب على أن يقوم البنك بإخطار حامل البطاقة في التاريخ الذي يقوم فيه البنك بتصحيح هذا الخطأ أو في التاريخ الذي يليه.
3. يتحمل حامل البطاقة مسؤولية إخطار البنك إذا لم يستلم حامل البطاقة كشف حساب أو إذا كان غير قادر على الوصول إلى كشف الحساب خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ استلام كشف الحساب أو توفره لحامل البطاقة. ولن يكون البنك مسؤولاً عن عدم استلام حامل البطاقة أي كشف حساب أو التأخر في استلامه. ويجوز للبنك تعليق تسليم كشوف الحساب إذا كان لديه أسباب للاعتقاد بأن حامل البطاقة لا يتلقى مثل هذه كشوف الحساب.

المبالغ المستردة ومطالبات حامل البطاقة

1. لن يتم رد المبالغ إلا عند استلام البنك للمبلغ المسترد من الطرف المقابل ذي الصلة. لا يجوز أن تكون أي مطالبة من قبل حامل البطاقة ضد طرف ثالث موضوع دفاع أو دعوى مضادة ضد البنك. لن يكون البنك مسؤولاً بأي شكل من الأشكال إذا لم يتم تكريم البطاقة من قبل طرف ثالث.
2. لن يكون البنك مسؤولاً عن المعاملات التي تتم بالبطاقة بواسطة حامل البطاقة.
3. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي توقيع غير متطابق على المبالغ المستردة لحاملي البطاقات ومطالباتهم.
4. يوافق حامل البطاقة على عدم مسؤولية البنك عن حل أي نزاعات متعلقة بالبطاقة والتي يتم تلقيها من حامل البطاقة أو نيابة عنه إذا تم إجراء المعاملة المتنازع عليها داخل منصة «دفع أبوظبي» ADPAY. ويجب على حامل البطاقة رفع هذا النزاع إلى السلطة المختصة وتقديم نسخ من السجلات المتعلقة بهذه المعاملة من أجل استرداد مبلغ المعاملة المتنازع عليها.
5. يوافق حامل البطاقة على إبلاغ البنك بالنزاع كتابياً في موعد أقصاه 30 يوماً من تاريخ المعاملة. ويجب على حامل البطاقة التأكد من إكمال نموذج النزاع بالكامل وتقديم جميع المستندات المؤيّدة التي يطلبها البنك فيما يتعلق برسوم المعاملة المتنازع عليها وملابساتها. ويجوز للبنك، في حالة وجود نزاع، أن يقوم بتقديم نسخة مصورة أو نسخة ميكروفيش للمعاملة المتنازع عليها كدليل مستندي؛ ولن يتم قبول هذا الطلب بأي حال من الأحوال إذا مضى على تاريخ المعاملة المتنازع عليها أكثر من 60 يوماً.
2. يجب عدم استخدام البطاقة لأي غرض غير قانوني، بما في ذلك شراء الخدمات التي يحظرها القانون / الولاية القضائية المحلية.

السرية

1. يتعهد البنك بالمحافظة على سرية جميع المعلومات السرية، لكن حامل البطاقة يوافق على قيام البنك بالإفصاح عن جميع هذه المعلومات السرية على النحو الآتي:
   (أ) لأي عضو من أعضاء مجموعة بنك أبوظبي الأول؛
   (ب) لأي مندوب بالقدر اللازم لتمكين البنك من تقديم الخدمات لحامل البطاقة؛
   (ج) لأي مستشار مهني للبنك ممن يخضعون لواجب السرية تجاه البنك؛
   (د) لأي نظام تبادل أو إيداع أو دار مقاصة أو تسوية أو مستودع لتبادل البيانات أو مستودع تجاري (سواء كان محلياً أو عالمياً)، عندما يتعيّن على البنك أو المندوب الإفصاح عن هذه المعلومات السرية؛
   (هـ) إلى أي منقول له أو متنازل له فعلي أو محتمل (أو، في كلا الحالتين، أي من وكلائهم أو مستشاريهم المهنيين) عن حقوق والتزامات البنك بموجب هذه الشروط والأحكام أو فيما يتعلق بأي نقل تجاري أو تصرف أو اندماج أو استحواذ الذي يقوم به البنك؛
   (و) إلى أي وكالة تصنيف أو شركة تأمين أو وسيط تأمين أو مقدم حماية ائتماني مباشر أو غير مباشر للبنك فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها البنك؛
   (ز) إلى مكتب الاتحاد الائتماني، أو أي وكالة مرجعية ائتمانية أخرى أو مكتب ائتمان أو شركة الإمارات للسجلات المتكاملة؛ ويقر حامل البطاقة إقراراً تاماً بعواقب هذا الإفصاح على قدرة حامل البطاقة على حصوله على المُنتجات أو الخدمات المالية المستقبلية، سواء من البنك أو من أي طرف آخر؛
   (ح) حسب ما يقتضيه أي قانون معمول به؛
   (ط) حسب ما تقتضيه أي محكمة، أو هيئة قضائية، أو تنظيمية، أو إشرافية، أو ضريبية، أو جهة قرار، أو سلطة حكومية أو شبه حكومية لها سلطة قضائية على البنك أو يعتقد البنك بشكل معقول أن لها سلطة قضائية على حامل البطاقة؛
   (ك) حسب الاقتضاء من أجل الحفاظ على أي من حقوق أو سَبَل انتصاف البنك أو إنفاذها ضد حامل البطاقة؛ أو
   (ل) كما هو محدد بخلاف ذلك في هذه الشروط والأحكام.
2. يصرح حامل البطاقة للبنك بالحصول على معلومات، على أساس مستمر، من مكتب الاتحاد الائتماني، أو شركة الإمارات للسجلات المتكاملة، والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، أو أي هيئة أخرى يراها البنك مناسبة، حول الشؤون المالية وغير المالية لحامل البطاقة التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تفاصيل التسهيلات المصرفية لحامل البطاقة ومركزه المالي ودخله وأي معلومات أخرى تتعلق بحامل البطاقة والتي يراها البنك مناسبة وذلك دون الرجوع إلى حامل البطاقة.
3. يجوز للبنك، في سبيل الامتثال لبعض التزاماته القانونية أو التنظيمية، أن يجعل معالجة معلومات حامل البطاقة مركزية في موقع واحد أو أكثر داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
4. يوافق حامل البطاقة على تقديم أي معلومات أو مستندات قد يطلبها البنك ويتنازل عن أي حقوق سرية مَطبّقة بموجب حماية البيانات أو السرية المصرفية أو القوانين المماثلة فيما يتعلق بجميع هذه المعلومات التي قد يفصح عنها البنك وفقاً لهذه الشروط والأحكام.
5. يوافق حامل البطاقة على معالجة معلومات حامل البطاقة والإفصاح عنها وفقاً لهذه الشروط والأحكام وعلى قيام البنك بنقل معلومات حامل البطاقة إلى أية دولة أو دول أخرى لمعالجتها نيابة عن البنك. ويقر حامل البطاقة في هذا السياق بأنه يمكن الوصول إلى المعلومات بموجب إجراءات قانونية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة في تلك الأحوال.
6. يوافق حامل البطاقة على معالجة معلومات حامل البطاقة والإفصاح عنها لشريك العلامة التجارية المشتركة أو لأية شركة فرعية أو شريك أو فرع أو متنازل له أو مقدم خدمة أو شركة تأمين أو وكيل أو مفوض لشريك العلامة التجارية المشتركة أو أي طرف آخر يراه البنك مناسباً وذلك لتمكين البنك أو الشريك في العلامة التجارية المشتركة من أداء التزاماته فيما يتعلق بأي بطاقة ذات علامة تجارية مشتركة.
7. يتعين على البنك عندما يقوم بالإفصاح عن معلومات سرية وفقاً لهذه الشروط والأحكام، حيثما كان ذلك ممكناً عملياً، أن يتخذ تدابير لضمان محافظة متلقي هذه المعلومات السرية على سرية هذه المعلومات.

حماية البيانات الشخصية

1. يلتزم البنك بتأمين مستوى عالٍ من الحماية فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية لحامل البطاقة بما يتوافق مع قوانين ولوائح حماية البيانات المعمول بها.
2. يجوز للبنك جمع البيانات الشخصية لحامل البطاقة أو استخدامها أو تخزينها أو الكشف عنها أو معالجتها بأي طريقة أخرى.
3. يجوز للبنك معالجة البيانات الشخصية لحامل البطاقة للأغراض الآتية:
   (أ) معالجة طلبات الخدمات، بما في ذلك تقييم مدى أهلية حامل البطاقة وإجراء الفحوصات اللازمة وتقييمات المخاطر؛
   (ب) تقديم الخدمات، مثل تنفيذ الدفعات أو المعاملات واستكمال التعليمات أو الطلبات؛
   (ج) مراقبة وتحسين موقع البنك ومحتواه؛
   (د) إنشاء وإدارة العلاقات والحسابات المصرفية؛
   (هـ) البقاء ضمن دائرة المنافسة، وكذلك تطوير وتحسين المُنتجات والخدمات التي يقدمها البنك؛
   (و) إرسال معلومات حامل البطاقة بشأن خدمات البنك لغرض التسويق والترويج؛
   (ز) منع الجرائم وكشفها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر غسل الأموال والإرهاب والاحتيال والجرائم المالية الأخرى) ضمن أي ولاية قضائية وذلك من خلال التحقق من الهوية وتدقيق القرارات الحكومية وفحوصات العناية الواجبة؛
   (ح) الامتثال للقوانين المعمول بها أو اللوائح أو السياسات أو القوانين الطوعية أو أحكام أو أوامر المحاكم، بالإضافة إلى أي طلب صادر عن أي سلطة أو جهة تنظيمية أو وكالة أو هيئة تنفيذية فيما يتعلق بأي عضو من أعضاء مجموعة بنك أبوظبي الأول؛
   (ط) إنشاء الحقوق القانونية أو ممارستها أو الدفاع عنها فيما يتعلق بالإجراءات القانونية (بما في ذلك أي إجراءات قانونية محتملة) والتماس المشورة المهنية أو القانونية فيما يتعلق بهذه الإجراءات القانونية؛ و
   (ي) مراقبة المواقع (بما في ذلك أجهزة الصرف الآلي).
4. إن البيانات الشخصية التي يطلبها البنك ضرورية لأداء خدمات البطاقة. وإذا لم يتم تقديمها للبنك، فقد يتعذر على البنك الوفاء بالتزاماته القانونية أو التنظيمية أو تزويد حامل البطاقة بخدمات البطاقة.
5. يتم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية لحامل البطاقة، التي تتم معالجتها من قبل البنك، في شكل يسمح بتحديد هوية حامل البطاقة لمدة لا تزيد عما هو ضروري للأغراض التي تتم من أجلها معالجة البيانات الشخصية وفقاً للالتزامات القانونية والتنظيمية والقانونية. وعند انتهاء هذه الفترات، سيتم حذف البيانات الشخصية لحامل البطاقة أو أرشفتها لغرض الامتثال للتزامات الاحتفاظ القانونية أو وفقاً لفترات التقادم القانونية المعمول بها.
6. يحق لحامل البطاقة بصفته صاحب البيانات، أن يطلب في أي وقت من أي عضو من أعضاء مجموعة بنك أبوظبي الأول، بالقدر الذي تسمح به القوانين واللوائح و / أو إرشادات المجال المصرفي المعمول بها، الوصول إلى وتصحيح وحذف البيانات الشخصية لحامل البطاقة. ويحق لحامل البطاقة أيضاً، لأسباب مشروعة، أن يطلب تقييد معالجة البيانات الشخصية لحامل البطاقة أو الاعتراض على هذه المعالجة. كما يحق لحامل البطاقة نقل البيانات الشخصية.
7. يحق لحامل البطاقة تقديم شكوى إلى أي سلطة مختصة بحماية البيانات فيما يتعلق بامتثال أي عضو من أعضاء مجموعة بنك أبوظبي الأول لقوانين حماية البيانات المعمول بها.
8. تم توضيح الطريقة التي يقوم بها البنك بجمع البيانات الشخصية لحامل البطاقة واستخدامها وتخزينها وتبادلها وحمايتها، بالإضافة إلى حقوق حامل البطاقة فيما يتعلق بهذه البيانات الشخصية، بمزيد من التفصيل في بيان الخصوصية ذي الصلة الذي يمكن الاطلاع عليه في موقع ويب بنك أبوظبي الأول. وما لم يُنص صراحةً على خلاف ذلك في الشروط الإضافية ذات الصلة، تنطبق شروط بيان الخصوصية على جميع خدمات البطاقة وقد يتم تعديلها من قبل البنك وفقاً لهذه الشروط والأحكام من أجل الامتثال لقوانين ولوائح حماية البيانات المعمول بها.
9. يجب على حامل البطاقة، فيما يتعلق بأي طلبات تخص معالجة البيانات الشخصية لحامل البطاقة، أن يتصل برئيس قسم حماية البيانات ببنك أبوظبي الأول ش.م.ع، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، البريد الإلكتروني: privacy@bankfab.com.

التعويض وحدود المسؤولية

1. باستثناء حالة الاحتيال أو الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد من جانب البنك، يجب على حامل البطاقة تعويض البنك عن أي مطالبات أو مطالب أو خسائر أو أضرار أو التزامات أو قضايا أو دعاوى قضائية أو مصاريف وأتعاب (بما في ذلك المصاريف القانونية وأي من الأتعاب الأخرى للمستشارين المحترفين) وأي مسؤولية أخرى مهما كانت طبيعتها أو وصفها مما ينشأ أو يتعلق بأية طريقة كانت بأي حدث لا يد للبنك فيه بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حوادث القضاء والقدر، والحرب، وأحداث الشغب، والأعمال العدائية، والأنشطة الإرهابية، وحالات الطوارئ المحلية أو الوطنية، والحريق، والكوارث الطبيعية، والانفجارات، والإضرابات، وأوامر المحاكم، والقيود القانونية، وأي تغيير في أي قانون، وتعطل المعدات أو برامج الحاسب الإلكتروني، أو الأمور الفنية، أو الطاقة الكهربائية أو الاتصالات أو خلل الشبكات أو تعطلها.
2. لن يكون البنك مسؤولاً تجاه حامل البطاقة إلا عن الخسارة المباشرة التي تم البت فيها قضائياً بشكل نهائي بسبب احتيال البنك أو إهماله الجسيم أو سوء سلوكه المتعمد.
3. البنك غير مسؤول عن أي خسارة أو ضرر غير مباشر أو عرضي أو تبعي، بما في ذلك خسارة الأرباح، مهما كان سببها، سواء كان ذلك متوقعاً أم لا وبغض النظر عما إذا كان البنك قد تلقى إخطاراً فعلياً أو استنتاجياً بذلك.
4. يستبعد البنك صراحة أي مسؤولية عن الخسائر أو الأضرار التي قد تلحق بحامل البطاقة (1) أثناء تصرف البنك بحسن نية والامتثال لهذه الشروط والأحكام وأي قوانين معمول بها، أو (2) بسبب عدم التزام حامل البطاقة بهذه الشروط والأحكام.
5. لا يوجد في هذا البند أو هذه الشروط والأحكام ما يمثل حداً أو استبعاداً لمسؤولية البنك فيما يتعلق بواجب يدين به البنك لحامل البطاقة بموجب القانون المعمول به، بخلاف ما يسمح به القانون المعمول به.

بنـك أبـوظبـي الأول
FAB
First Abu Dhabi Bank

سـداد أبوظبـي
Abu Dhabi Pay

التعديل

1. يحق للبنك أن يقوم، في أي وقت، بتعديل جدول رسومه، وتعديل هذه الشروط والأحكام (وقد يترتب على هذه التعديلات التزامات إضافية على حامل البطاقة). ويجب على البنك تقديم إشعار بأي تعديلات من هذا القبيل بأي طريقة يراها البنك كافية لإبلاغ حامل البطاقة بالتعديلات، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) عن طريق تعديل أي نسخ مطبوعة من جدول الرسوم والشروط والأحكام المتاحة في فروع البنك أو تحميل جدول الرسوم المعدل والشروط والأحكام المتاحة ضمن موقع البنك على الإنترنت أو القيام، بخلاف ذلك، بإتاحة هذه الشروط المعدلة إلكترونياً. ويقر ويوافق حامل البطاقة على أن فترة الإشعار بالتعديل قد تختلف اعتماداً على طبيعة التعديل، ومع ذلك، يجب على البنك في جميع الحالات، الامتثال للقانون المعمول به عند تنفيذ أي تعديل، بما في ذلك ما يخص فترة الإخطار المقدم.
2. تسري أي تعديلات يقوم بها البنك على جدول رسومه وشروطه وأحكامه اعتباراً من التاريخ الذي يحدده البنك.
3. من خلال الاستمرار في الانتفاع بخدمة البطاقة، يُعتبر حامل البطاقة قد وافق على جدول الرسوم أو الشروط والأحكام أو الشروط الإضافية السارية في الوقت ذي الصلة.
4. إذا قام البنك بتعديل أي جدول رسوم أو هذه الشروط والأحكام وكان حامل البطاقة (أ) غير موافق على هذه التغييرات و (ب) قام بإخطار البنك خلال 30 يوماً من إشعار حامل البطاقة بذلك التعديل، فإنه يحق لحامل البطاقة أن يطلب إغلاق أو إنهاء خدمة البطاقة المعنية، شريطة عدم وجود التزامات مستحقة للبنك، ويمكن تقديم هذا الطلب بدون رسوم.

الإنهاء

1. تُقدّم خدمات البطاقة، التي يوفرها البنك بموجب هذه الشروط والأحكام، وفقاً لتقدير البنك المنفرد والمطلق ويمكن إيقافها، كلياً أو جزئياً، بشكل مؤقت أو دائم في أي وقت ولأي سبب كان. ويجب على البنك أن يرسل إلى حامل البطاقة إخطاراً معقولاً بأي إغلاق أو تعليق أو إنهاء. ويتعهد البنك، حيثما سمح القانون المعمول به، بالسعي الى إبداء أسبابه بشأن أي إغلاق أو وقف.
2. يجوز لحامل البطاقة إلغاء البطاقة عن طريق إرجاع البطاقة إلى البنك، ولن يؤثر إلغاء البطاقة على المعاملات السابقة أو الالتزامات القائمة وقت الإلغاء.

انتهاء الصلاحية

تنتهي صلاحية البطاقة بعد 36 شهراً من تاريخ الإصدار كحدٍ أقصى، وسوف يتم طباعة تاريخ انتهاء الصلاحية المحدد على البطاقة.

الاتصالات

1. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، فإن أي اتصال يتم إجراؤه أو مراسلات يتم تقديمها فيما يتعلق بخدمات البطاقة يجب أن يتم كتابياً. ويحق للبنك إرسال تلك المراسلات بأي شكل يراه مناسباً (بما في ذلك الصيغة الورقية أو الإلكترونية.
2. مع عدم الإخلال بعموم ما ورد أعلاه، يجوز تسليم أي اتصال إلكترونياً (بما في ذلك من خلال البريد الإلكتروني)، ما لم يكن البنك قد حدد طريقة معينة للتسليم فيما يخص خدمة بطاقة معينة أو اتصال معين. وفي هذه الحالة لن يعتبر هذا الاتصال بحكم المرسل والمستلَم بشكل صحيح ما لم يتم اتباع طريقة التسليم المحددة من قبل البنك. وتشكل أي مراسلات يتم تسليمها بصيغة إلكترونية بحكم المقدمة «كتابياً» أو في شكل «كتابي» لأغراض هذه الشروط والأحكام، ولأي قوانين سارية المفعول ويكون له نفس الأثر القانوني كما لو تم تقديمه بصيغة ورقية موقعة من قبل حامل البطاقة أو البنك (حسب الاقتضاء). ويمتنع حامل البطاقة عن الطعن في مقبولية أي اتصال من هذا القبيل على أساس تقديمه بصيغة إلكترونية.
3. يتحمل حامل البطاقة مسؤولية التحقق من جميع الاتصالات المرسلة من قبل البنك والحفاظ على أمن هذه الاتصالات. ولا يقدم البنك أي ضمانات بأن الاتصالات الإلكترونية آمنة أو خالية من الأخطاء، ويوافق حامل البطاقة على أن أي اتصال يتم نقله إلكترونياً مُعرّض لإمكانية اعتراضه أو فقدانه أو تأخيره أو إصابته بالفيروسات.
4. يُعتبر أي اتصال من قبل البنك بحكم المرسل بشكل صحيح في الأحوال الآتية: (أ) إذا تم إجراؤه أو تسليمه إلكترونياً، يعتبر أن الاتصال قد تم بشكل صحيح عند إرساله إلى عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف المحمول أو فاكس حامل البطاقة (على أن يكون ذلك في كل حالة من الحالات، وفقاً لإخطار حامل البطاقة من وقت لآخر إلى البنك)، وأن يتم ذلك في كل حالة من الحالات، في شكل مقروء؛ و (ب) في جميع الحالات الأخرى، يعتبر أن الاتصال قد تم بشكل صحيح بعد خمسة (5) أيام عمل من الإرسال. ولن يعتبر أي اتصال بحكم المرسل من قبل حامل البطاقة إلى البنك بشكل صحيح إلا في حالة استلامه بالفعل من قبل البنك، وفي المكان وبالطريقة التي يحددها البنك لهذا الغرض.
5. يتحمل حامل البطاقة مسؤولية تزويد البنك في جميع الأوقات بعنوان بريدي حديث ورقم هاتف محمول وعنوان بريد إلكتروني، وإخطار البنك بأي تغيير يطرأ على معلومات الاتصال التي سبق تقديمها إلى البنك.
6. يوافق حامل البطاقة على أن جميع الاتصالات التي يرسلها البنك إلى حامل البطاقة وأية مرفقات هي سرية وموجهة لحامل البطاقة ويجب على حامل البطاقة حذف أو تجاهل أي اتصال تم إرساله بالخطأ من قبل البنك أو أي اتصال موجه إلى مستلم آخر غير حامل البطاقة.
7. يحق للبنك الاعتماد على أي اتصال يتم إرساله إليه من قبل حامل البطاقة وليس عليه أي التزام للتحقق من صحة أو دقة أي اتصال من هذا القبيل.
8. مع عدم الإخلال بعموم ما ورد أعلاه، يجوز للبنك التواصل مع حامل البطاقة عبر الهاتف (بما في ذلك الهاتف المحمول). ويوافق حامل البطاقة على جواز تسجيل المحادثات الهاتفية مع البنك ويوافق على أن أي تسجيلات يتم إجراؤها على هذا النحو تكون مقبولة كدليل في أي محكمة أو تحكيم أو إجراءات أخرى.
9. يجب على البنك إرسال أي أشياء مادية مثل البطاقات بالبريد العادي أو البريد السريع إلى عنوان حامل البطاقة المثبت في سجلات البنك أو أي عنوان آخر حسب طلب حامل البطاقة، وعلى مسؤولية حامل البطاقة الشخصية.

أحكام عامة

1. يوافق حامل البطاقة على أن بطلان أو عدم شرعية أو عدم قابلية تنفيذ أي جزء من هذه الشروط والأحكام لن يخل أو يؤثر على صلاحية أو شرعية أو قابلية تنفيذ أي أحكام أخرى من هذه الشروط والأحكام.
2. يوافق حامل البطاقة على أن للبنك الحق في التنازل عن أي من حقوقه والتزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام وتحويلها إلى أي طرف دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من حامل البطاقة. ولا يحق لحامل البطاقة التنازل عن أي من حقوق والتزامات حامل البطاقة بموجب هذه الشروط والأحكام دون موافقة كتابية مسبقة من البنك.
3. تكون كل من حقوق البنك وسبل الانتصاف المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام تراكمية وليست مستثناة من أي حقوق أو تعويضات ينص عليها القانون. ولا يوجد في هذه الشروط والأحكام ما يزيل أو يستبعد أو يقيد أي من الحقوق أو سبل الانتصاف التي قد يتمتع بها البنك بموجب القانون. ولا يجوز تفسير أي تأخير أو سهو من جانب البنك في ممارسة أو إنفاذ (سواء كلياً أو جزئياً) أي حق أو سبيل انتصاف متاح للبنك على أنه تنازل عن هذا الحق أو سبيل الانتصاف. ولا تمنع أي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو سبيل من سبل الانتصاف أي ممارسة أخرى أو لاحقة لأي حق أو سبيل انتصاف آخر.
4. لا يجوز التنازل عن هذه الشروط والأحكام والحقوق التي تم إنشاؤها بموجبها إلا بصيغة تحريرية وموقعة من قبل حامل البطاقة والبنك ويكون هذا التنازل سارياً فقط للغرض الذي تم منحه من أجله.
5. يوافق حامل البطاقة على أن سجلات البنك (سواء الورقية أو الإلكترونية أو البيانات أو أي شكل آخر من أشكالها) الخاصة بأي اتصال أو تقرير أو كشف أو معاملة تعتبر إثباتاً قاطعاً لمحتوياتها أو استلام البنك لها أو عدم استلامها، وتكون أي شهادة أو قرار صادر من قبل البنك بشأن مسألة أو مبلغ مستحق الدفع فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام نهائياً وملزماً.
6. في حالة وجود أي نزاع فيما يتعلق بمحتوى سجلات البنك، يكون قرار البنك نهائياً وملزماً.

القانون المُنظِّم والاختصاص القضائي

1. تخضع هذه الشروط والأحكام، بما في ذلك أي التزامات غير تعاقدية تنشأ عنها أو تتعلق بها، لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. يوافق البنك وحامل البطاقة على التسليم للاختصاص الحصري لمحاكم دولة الإمارات العربية المتحدة لتسوية أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام، أو أي خدمة بطاقة أو أي معاملة أو مسألة أخرى بين البنك وحامل البطاقة شريطة أنه يجوز للبنك رفع دعاوى في أي ولاية قضائية أخرى (داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سوق أبوظبي العالمي) إذا رأى البنك ذلك مناسباً.
3. يتنازل حامل البطاقة بشكل نهائي عن جميع الحصانات (سواء على أساس السيادة أو غير ذلك) التي قد يتمتع بها حامل البطاقة أو أي من أصول حامل البطاقة أو عائداته في أي ولاية قضائية من: (أ) إعلان أية إجراءات ضد حامل البطاقة أو أصول حامل البطاقة؛ (ب) أي إجراءات (سواء كانت لأمر قضائي أو أداء محدد أو أضرار أو غير ذلك) قد يتخذها البنك ضد حامل البطاقة أو أصول حامل البطاقة؛ (ج) أي حجز على أصول حامل البطاقة (سواء قبل أو بعد الحكم)؛ و (د) أي تنفيذ لحكم ضد حامل البطاقة، على أن يضمن حامل البطاقة في كل حالة من تلك الحالات، عدم قيام حامل البطاقة أو أي شخص يتصرف نيابة عن حامل البطاقة برفع أو المطالبة أو التسبب في الترافع بشأن أي من هذه الحصانات أو فيما يتعلق بأي دعوى أو إجراء من هذا القبيل.

تصريح حامل البطاقة

☐ أتقدم بطلب للحصول على البطاقة الموضحة هنا وأؤكد أنني قد قرأت وفهمت وأوافق بموجب هذا على شروط وأحكام بنك أبوظبي الأول المرفقة باستمارة الطلب هذه («الشروط والأحكام») للبطاقة المميزة مسبقة الدفع.

☐ **أفهم وأوافق صراحة على أنه يجوز للبنك من جانب واحد تغيير الشروط والأحكام المطبقة على علاقتنا عن طريق إرسال إشعار إليّ وفقاً للشروط والأحكام.**

☐ أقر بأنني قد قرأت وفهمت وأوافق بموجب هذا على شروط بيان خصوصية البنك المتوفر على موقع بنك أبوظبي الأول («بيان الخصوصية») والذي يوضح كيفية استخدام البنك للبيانات الشخصية وحقوق الخصوصية والكشف عنها.

☐ أوافق بموجبه على استخدام البيانات الشخصية وفقاً لبيان الخصوصية. أقر بأن البنك سيستخدم البيانات الشخصية من أجل تقديم الخدمات والمنتجات المالية المطلوبة في هذه الاستمارة. أفهم أنه يجوز لي سحب الموافقة على استخدام البيانات الشخصية في أي وقت، لكنني أدرك أن أي سحب للموافقة لن يؤثر على صحة أي استخدام مسبق للبيانات الشخصية من قبل البنك وأنه يجوز للبنك الاستمرار في استخدام البيانات الشخصية المتعلقة بعملياته التجارية.

☐ أوافق بموجبه على الكشف عن المعلومات السرية وفقاً للشروط والأحكام.

☐ أقر بأنني قد قرأت وفهمت بيان الحقائق الرئيسية المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المطلوبة في هذه الاستمارة وأوافق بموجبه على أي تضارب في المصالح يفصح عنه البنك صراحةً.

☐ أوافق أيضاً بموجب هذا على دفع جميع الرسوم والتكاليف المطبقة المشار إليها في الشروط والأحكام. أقر وأوافق بموجب هذا على أنه يجوز تغيير هذه الرسوم والتكاليف من وقت لآخر وفقاً لتقدير البنك المنفرد والمطلق.

توقيع مقدم الطلب | التاريخ (يوم/شهر/سنة)

لاستعمال البنك فقط

تم التثبت من وثائق الهوية الأصلية: ☐ نعم ☐ كلا | رقم مرجع المعاملة الذكية:

هل تم استلام الشهادة الذاتية W8/W9 لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية لبطاقة سداد أبوظبي: ☐ نعم ☐ كلا

تم إدخال كافة تفاصيل التسجيل بواسطة: **(الاسم)** | التوقيع | التاريخ (يوم/شهر/سنة)

تم إدخال كافة تفاصيل التسجيل بواسطة: **(الاسم)** | التوقيع | التاريخ (يوم/شهر/سنة)

التصنيف العام لمخاطر مكافحة غسيل الأموال: | تمت الموافقة على تصنيف مكافحة غسيل الأموال من قبل (الاسم، الوظيفة، التوقيع والتاريخ):